

2016

الدراسات الإسلامية تحديات الأصالة والمعاصرة

Houssam Sbat

الجامعة اللبنانية, hsbat@hotmail.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinar>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Sbat, Houssam (2016) "الدراسات الإسلامية تحديات الأصالة والمعاصرة," *Al Jinan الجنان*: Vol. 8 , Article 2.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinar/vol8/iss1/2>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Al Jinan الجنان by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, dr_ahmad@aarj.edu.jo.

أ. د. حسام سباط
أستاذ متفرغ، لغة عربية
الجامعة اللبنانية

الدراسات الإسلامية

تحديات الأصالة والمعاصرة^(١)

DOI: 10.33986/0522-000-008-003

مقدمة

يُعاني التعليم الجامعي في العالمين العربي والإسلامي أزمة إنتاج عميقة، فعلى مستوى إعداد النخب التي هي عماد بناء وتقدّم أي مجتمع؛ نلاحظ ضموراً كبيراً في الكفاءات مقابل تضخم لافِت في أعداد الخريجين. أما على مستوى البحث العلمي، فالنتائج مقلقة، إن لم نقل مخزية؛ إذ لم تظهر جامعة عربية واحدة في لائحة الجامعات الأولى في العالم التي تضم ٥٠٠ جامعة^(٢).

حتى المؤسسات العريقة التي كان لها في العقود الأولى من تأسيسها وزن علمي واجتماعي مرموق، أصيبت بنوع من العقم، ولم نعد نرَ لها ذلك الدور القيادي الفاعل والمؤثر في بناء الحاضر واستشراف المستقبل.

بدورها كليات الشريعة أو الدراسات الإسلامية التي يُشكل كثيرٌ منها امتداداً لمحاضن تعليمية إسلامية تاريخية كالأزهر والزيتونة والقرويين أصيبت بداء العقم هذا، ولم تعد قادرة ومنذ فترة طويلة، على رَفْد المجتمعات الإسلامية بالكفاءات العلمية القادرة على مواجهة تحديات العصر، أو مواكبة التغيرات والتقلّبات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة المتلاحقة. إن أسباب هذا التراجع كثيرة ومتعددة، ولا نستطيع أن نحيط بها كلها بمفردنا، لأن ذلك يحتاج إلى عملية إحصائية وتقويمية شاملة، ومن ثَمَّ فإن ما نحرص على معالجته في بحثنا هو تلك الإشكالية التي تواجهها المؤسسات الجامعية في إيجاد المعادلة - أو لنقل الآلية - التي تمكّنها

١- قُدِّم هذا البحث في المؤتمر الدولي «تعمية الموارد البشرية في الجامعات»، الذي نظّمته جامعة الجنان عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية.

٢ - أنظر جريدة Le Monde الفرنسية، عدد ١٤-٩-٢٠٠٥.

من المحافظة على أصالة التعليم فيها، وربطه بجذوره المعرفية، مع مواكبة متغيرات العصر، وما تستوجبه تلك المتغيرات من تجديد في الخطاب والمنهج ووسائل الإعداد.

ذاك أن التحديات التي تواجه ما يعرف اليوم «بالموارد البشرية»^(١) في الجامعات العربية عموماً، وفي الدراسات الإسلامية خصوصاً، تتخطى الجانب الإداري البحت لتشمل ما هو أعمق بكثير، أعني بذلك مفهوم الجامعة ودورها الريادي في المجتمع، ثم الأدوات المعرفية التي ينبغي أن تُسخر لتحقيق هذا الدور وإنجاحه.

ففي القرن الحادي والعشرين، وأمام الاكتشافات العلمية المتلاحقة وبروز العولمة الثقافية؛ برزت حاجة ملحة إلى إعداد وتخريج علماء دين أكفاء يفهمون الواقع المعاصر، ولديهم القدرة على التعامل الواعي معه، والقيام بمهام الإرشاد الملائم للمسلمين، جامعين بين أصالة التشريع بمقاصده الأساسية التي تتوخى تحقيق المصالح العامة للمجتمعات، وبين التكيف مع المفاهيم الحديثة للدولة بما يراعي انتظامها العام، ومساحة الحرية الواسعة التي تكفلها للمواطنين.

ولا بد من أجل نجاح عملية الإعداد العلمي المطلوبة من تحديث شامل للمؤسسات القائمة، أو إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة على مستوى التطلعات، تتخذ لنفسها أهدافاً واضحة تتمحور حول المواءمة بين أصالة المنهج الإسلامي وبين المستجدات المجتمعية والعلمية والقانونية الحديثة. كما أن على المؤسسات المنشودة أن تراعي عند صياغة مناهجها وبالدرجة الأولى: قدرة الخريجين على تحقيق نقلة نوعية تمكنهم من هضم واستيعاب المستجدات المجتمعية، وترتكز على مبدأ المواطنة المخلصة وما تستتبعه من أداء الواجبات التي تملئها هذه المواطنة، والاستفادة من الحقوق. وذلك من أجل المحافظة على الاستقرار والتوازن في أوطاننا العربية.

وسنحاول في هذا البحث أن نستعرض أهم الأسس التي يجب أن تقوم عليها هذه المؤسسات، وكذا الخطوط العريضة للمناهج التي ينبغي أن تعتمد عليها، عسى أن تتاح الفرصة لتأسيس هيئة أكاديمية إصلاحية تعنى بإعداد دراسة تفصيلية مستفيضة وشاملة بهذا الخصوص.

سأعرض أولاً خصوصيات الدراسات الإسلامية باعتبار استنادها إلى الوحي المقدس، متحدثاً عن العلاقة التلازمية بين النص والاجتهاد، وكيف أن حسن فهم وتطبيق هذا التلازم أدى إلى نهضة شاملة في صدر الإسلام. كما أن الوجل والتردد في الاجتهاد أوصل الأمة إلى حالة جمود فكري مميتة.

ثم بعد وصف لأسباب ومظاهر التراجع في أقسام الدراسات الإسلامية، سأحاول مستعيناً

١- أسجل هنا تحفظي على وصف أفراد الهيئة التعليمية والإدارية «بالموارد البشرية» لأنني أرى أن هذه العبارة المترجمة حرفياً عن اللغة الإنكليزية تشير إلى تلك النظرة الغربية المادية إلى كل شيء. فالإنسان في فهمنا أرقى من أن يكون «مورداً» أو «وسيلة إنتاج» إنه المخلوق الذي كرمه الله وسخر له موارد الأرض والسماء.

بالله أن أضع الأطر النظرية العامة لتجديد لا يصطدم بالأصالة، مع الإشارة إلى بعض التطبيقات العملية المساعدة.

١- الدراسات الإسلامية بين النهوض والانتكاس

إن النهضة التي عرفتها العلوم الإسلامية عند تأسيسها ترجع إلى عوامل متعددة أبرزها طريقة تعامل المجتهدين الأوائل مع مصادر التشريع. فالمعروف أن المصدر الرئيس للعلوم الإسلامية وحْيُ الله تعالى: القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وطبيعي أن لا تستوعب النصوص المقيّدة بالعدد كل القضايا والمستجدات، الأمر الذي دفع المجتهدين إلى الاستعانة بوسائل إضافية لمعرفة الحكم الشرعي في المسائل المستجدة؛ فظهرت مصادر أخرى للتشريع، بعضها نصّي نقليّ، والبعض الآخر منها اجتهاديّ عقليّ. من ذلك الإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة والعرف وشرع من قبلنا وغير ذلك مما فصله الأصوليون في مصنفاتهم^(١).

أ- النص والاجتهاد- النقل والعقل؛ تلازم لا تباين

يُطلق «النص» على كل آية قرآنية أو حديث نبوي فيقال نصوص الكتاب والسنة^(٢)، والمتعارف عليه عند الأصوليين أنه «لا مساغ للاجتهاد في مورد النص»؛ لأن الحكم الشرعي حاصل بمنطوق الآية أو الحديث فلا حاجة لبذل الوسع في تحصيله^(٣).

أما الاجتهاد فهو في اللغة: بذل الجهد في الوصول إلى أمرٍ من الأمور أو فعلٍ من الأفعال. وعند الأصوليين: هو بذل الفقيه وسعه في استنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية^(٤). وتبعاً لمصدرها تنقسم الأدلة إلى عقلية وعقلية:

فالعقلية هي التي يكون طريقها النقل أي النص، أو الإجماع والعرف، ولا دخل للمجتهد في تكوينها وإيجادها، حيث يقتصر عمله على فهم الأحكام منها بعد تحقق ثبوتها.

والعقلية هي التي يكون للمجتهد عمل في تكوينها كالقياس والاستحسان والاستصلاح^(٥).

والجدير بالذكر هنا أن هذا التقسيم هو بالنظر إلى أصول الأدلة وذاتها. أما بالنظر إلى

١- انظر: الغزالي، محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، بيروت، دار صادر، مصور عن الطبعة الأميرية، ١٣٢٤هـ، ج ٢، ص ٢٢٨ وما بعدها.

٢- هناك تعريف اصطلاحى للنص عند الأصوليين في باب دلالة اللفظ على المعنى، وواضح أننا لم نرد هذا الاستخدام الاصطلاحي. انظر: عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩، ص ٣٤٠.

٣- أحمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، دمشق، دار القلم، ١٩٩٣، ص ١٤٧.

٤- محمد أبو زهرة، أصول الفقه، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٣٥٦.

٥- انظر: محمد مصطفى شلبي، أصول الفقه الإسلامي، بيروت، دار النهضة العربية، ص ٦٢-٦٣.

الاستدلال بها فكل واحد من النوعين لا يستغني في دلالته على الحكم عن الآخر. يقول الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) رحمه الله: الأدلة الشرعية ضربان. أحدهما ما يرجع إلى النقل المحض، والثاني ما يرجع إلى الرأي المحض، وهذه القسمة هي بالنسبة إلى أصول الأدلة، والأفكل واحد من الضربين مفتقر إلى الآخر؛ لأن الاستدلال بالمنقولات لا بد فيه من النظر، كما أن الرأي لا يُعتبر شرعاً إلا إذا استند إلى النقل^(١).

نستنتج مما سلف وجود علاقة تلازمية بين النص والاجتهاد وحاجة كل منهما إلى الآخر؛ لأن العمل بالنص دون بذل الجهد في فهمه ومعرفة أسباب وروده وغاية الشارع منه انحراف عن المنهج السديد. كما أن الاجتهاد واستنباط أحكام جديدة دون استناد إلى نص مقبول، أو إلى مقاصد عامة مؤسسة عليه؛ هو أيضاً انحراف عن المنهجية الإسلامية في الاستدلال والاحتجاج.

الاجتهاد رديف النهوض

شهدت العصور الإسلامية الأولى نمواً كبيراً في دائرة الفقه الإسلامي والعلوم المواكبة الأخرى نتيجة للتغيرات الكبيرة التي أوجدها الفتح الإسلامي، حيث اتسع المجتمع من تجمعات قبلية تعيش حياة بسيطة في الجزيرة العربية، إلى مدن واسعة عريقة في العراق والشام ومصر وغيرها.

ولقد نجح الفقهاء المجتهدون في هضم هذه المتغيرات واستطاعوا بجهودهم الشخصية، وتحررهم الفكري، وفهمهم لحاجات المجتمع ومقاصد الشريعة في آن، أن يمدّوا المستفتين الجدد وطلاب العلم ومدارسه بالمادة العلمية الرصينة التي عاصرت ورافقت المستجدات خطوة خطوة. «فالسلف الصالح لم ينظروا إلى ما صدر عنهم من أقوال وأعمال نظرةً قديسة جامدة، ولا سمّروها بمسامير البقاء والخلود وإنما أَوَّلَوْا النظرة الذاتية الثابتة إلى النصوص ثم ساروا بعد ذلك مع ما تقتضيه علل الأحكام وسنّة التطور في الحياة وعوامل التقدم العلمي، ومنطق التجاوز المستمر من الصالح إلى الأصلاح، كما سايروا الأعراف المتطورة من عصر إلى آخر، أو المتبدلة ما بين بلدة وأخرى»^(٢).

وقد أثمر هذا الفهم العميق لمقاصد التشريع مع تلازم النقل والعقل نهضةً فكرية شاملة أسّست لحضارة الإسلام حيث تلازمت العلوم والمعارف مع الأخلاق والقيم. وقد أثبت الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي حفظه الله في كتابه «السلفية»، أن مظاهر التطور المختلفة

١- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق وشرح الشيخ عبد الله دراز، بيروت، دار المعرفة، بلا، ج ٢، ص ٤١.

٢- محمد سعيد رمضان البوطي، السلفية، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٨، ص ١٤-١٥ بتصرف.

والمتنوعة تجلّت في القرن الأول أكثر من تجليها في القرنين التاليين من حياة السلف الصالح^(١). ويمكن أن نقول أيضاً إن القرون الثلاثة الأولى شهدت تطوراً فقهياً وفكرياً وعلمياً أعظم بكثير مما شهدته القرون الإحدى عشرة التي تلت ذلك.

بناءً على ما سلف؛ لا يجوز فهم الأصالة على أنها قرينة للجمود ورفض للتجديد والإصلاح، نعم إن العلوم الإسلامية جزءٌ مؤسس للهوية في مجتمعاتنا فلا يمكن التفريط فيها، ولكنها «من جهة ثانية، علوم بناها الإنسان على ضوء الوحي لمعالجة أوضاعه التاريخية فهي نتاج عقيدة وحرّك وتفاعل»^(٢)، وهي بالتالي مرنة قابلة للتعديل والتطوير لتواكب حاجات الإنسان في حاضره ومستقبله.

ب- تراجع الفقه

إن النهوض الكبير الذي شهدته القرون الإسلامية الأولى ما لبث أن تراخى أمام غلبة روح التقليد والجمود على ما ورثناه عن السابقين، حتى وصل الأمر بالبعض إلى الدعوة لغلق باب الاجتهاد بالكلية. في حين انكبّ كثير من الفقهاء على كتب المجتهدين الأوائل لا يحدون عنها، ولم يعد أحد منهم يجرؤ على الاجتهاد إلا في أطُر ضيقة جداً، فغلب التكرار واجترار أعمال الأولين ما انعكس خملاً في همة الدارسين، وهبوطاً في مستوى إنتاجهم. أضف إلى ذلك التعصب المذهبي، وانصراف همم كل فريق إلى نصرته أقوال أئمة مذهب على حساب الإنصاف العلمي، والتجرد والموضوعية. إن مقارنة سريعة بين ما أنتجه كل من المتقدمين والمتأخرين تُظهر لنا بجلاء بؤساً شاسعاً بين الفريقين، فنتاج الأولين مليء بالابتكار والمباحث العلمية الرصينة الجادة المواكبة لمتغيّرات المكان والزمان، في حين طغى الجمود والسطحية على مباحث الآخرين الذين غرقوا في المباحث اللغوية، والمختصرات وفك العبارات^(٣).

من ناحية أخرى لم يعد للفقهاء ذلك الدور الريادي في المجتمع، ولم يعد السلاطين يهابونهم أو ينزلون على آرائهم. فانكفاً دورهم وتراجع مستواهم المادي، الأمر دفع بالكثيرين إلى العزوف عن دراسة العلوم الشرعية خوفاً من قلة ذات اليد.

واستمر الحال هكذا... متردياً قروناً وقروناً. واليوم، وبالرغم من انتشار ما يعرف بالصحة الإسلامية لا يبدو أن الأمور قد تحسنت.

١- المصدر نفسه، ص ١٥-١٨.

٢- أحمدية النيفر، الجامعات الإسلامية المغاربية وسؤال المعاصرة، موقع www.islamonline.net، ص ٧.

٣- انظر، محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥، ج ٢، ص ٤٤٩ وما بعدها.

واقع كليات الدراسات الإسلامية

إن الذي نلمسه اليوم في المعاهد والكليات الإسلامية أن بعض المنتسبين إليها - أقولها أسفاً وأرجو أن لا أفهم خطأ - هم من أبناء الطبقات الفقيرة الذين لم يُظهروا تفوقاً في دراستهم الابتدائية أو الإعدادية - إن لم يكونوا من الراسيين فيها - ومن ثم فإن المعهد الشرعي كان بالنسبة لهم بديلاً عن «تعليم الصنعة».

إن ضعف المنتسبين إلى أقسام الدراسات الإسلامية يُواجهه - وهذه هي المفارقة الغريبة - بصعوبة مفرطة في المناهج، التي هي في كثير من الأحيان كُتِبَ صُنِفَتْ منذ قرون عدة لطلاب يتفوقون بمراحل على الطلاب الحاليين، سواء من حيث المستوى العلمي أو الرغبة في التحصيل أو حتى في الوقت الذي يخصصونه للدراسة والمذاكرة. وهكذا يجد الطالب - الضعيف أصلاً - نفسه أمام مناهج تتخطاه بمستواها، ولا يفهم في كثير من الأحيان لماذا هو مضطّر لدراستها مع علمه أن مسائلها وأمثلتها التطبيقية قد صُنِفَتْ لعصر غير عصره.

وليس الأستاذ أحسن حالاً من تلامذته، فهو بدوره لا يجد المنهاج الملائم المناسب مع مستوى الطلاب وحاجاتهم. فتراهم مضطراً لقضاء وقته في فك عبارات الكتب القديمة، وإذا أراد أن يستنجد بمثال إيضاحي وجده أبعد نوالاً من العبارة نفسها.

كل هذا أدى إلى خلل كبير انعكس على المنظومة التعليمية بأسرها، فأثمر جموداً تجلّت مظاهره في :

- غلبة الشكل والصورة وتقدمهما على الجوهر.
- حب التقليد والالتصاق بكل ما هو قديم.
- قلة الثقة - أو انعدامها عند البعض - بالمعاصرين، وبمفهوم المعاصرة عموماً.
- الحكم المسبق على الحداثة ومظاهرها أنها نقیض الالتزام الديني السليم.
- أما على مستوى الإنتاج الفكري، أو البحث العلمي؛ فإن البحوث أضحت نسخاً يُكرر بعضها بعضاً. لا جديد فيها ولا كشف ولا إصلاح، حتى ليخال المطلع على عناوين الأبحاث أن الحياة قد جمدت منذ قرون عدة.

وبالرغم من محاولات الإصلاح المتعددة التي بدأت مع الشيخ محمد عبده، رحمه الله، فإننا لا نزال نلمس قصوراً واضحاً في قدرة الدراسات الإسلامية بمناهجها وأساليبها الحالية على مواكبة الحاجات الملحة لأهل العصر، وشباب العصر، إن من واجب الفقيه أن يُعائش الناس في متندياتهم وأسواقهم، وأن يُعاین أحوالهم، ويتعرّف على مشكلاتهم، ويرقب

آمالهم، وأن يتفاعل بإيجابية مع كل ذلك. « فالعلم عندنا الرخصة من الثقة، أما التشديد فيحسنه كل أحد» كما قال سفيان الثوري^(١) (ت ١٥٢هـ.)، لكن فقهاء زماننا -في معظمهم- بعيدون عن كل ذلك، فأين الخل؟ ولماذا استجاب الفقه بصورة مدهشة للتغيرات العميقة في صدر الإسلام الأول، ولماذا يقف اليوم عاجزاً؟! النصوص لم ولن تتبدل، الاجتهاد هو الآلة المحركة للفقه، ويبدو أن آلتنا الحضارية فقدت، ومنذ مدة، العامل الماهر القادر على تحريكها والاستفادة من إنتاجها. من هنا تبرز أهمية إصلاح منطق التفكير الفقهي المعاصر، إلى جانب إصلاح المؤسسة نفسها التي يتخرج منها الفقيه.

٢- البحث الفقهي المعاصر بين مدرستين

لا يخفى على متخصص أهمية البحث العلمي عموماً في مشاريع الإصلاح، ولا شك أن للبحث الفقهي بالذات دوراً أساسياً في تطوير الذهنية الخاصة بكل من الفقيه والمتفقه، ولا بد لأي بحث سليم من مناهج راسخة يقوم عليها. والمتتبع للأبحاث الفقهية المعاصرة يلحظ تعدداً في المناهج البحثية يؤدي أحياناً لاختلافات حادة في النتائج التي يُفرضي إليها. سنعرض فيما يأتي مقارنة سريعة بين منهجين اثنين من بين عدة مناهج بحثية متبعة في عصرنا الحالي، هما المنهج الأزهرى التقليدي والمنهج الاستشراقي، علّنا نقرب للأفهام بعض أسباب تعدد الآراء والفتاوى والأحكام.

ظهر البحث الفقهي في الحضارة الإسلامية مع بداية التصنيف في القرن الهجري الثاني. ومن أوائل المصنّفات في الفقه موطأ الإمام مالك (ت ١٧٩هـ)، ومؤلفات صاحب أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ): أبي يوسف (ت ١٨١هـ)، ومحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ). ويرى كثير من الباحثين أن لمحمد الأيد الطولى في منهجية التصنيف الفقهي، وأن كتب الفقه الإسلامي في القرنين الثالث والرابع نُسجت على منوال كتبه وتصنيفاته. ومع توالي التصنيف في الفقه، وتعدّد مدارسه؛ ظهرت مناهج عدة تبعاً لحاجات الدارسين، ولشخصية الفقيه، وللظروف البيئية والسياسية والاجتماعية التي أحاطت بعملية التصنيف. فصنّفت الكتب المطوّلات التي رُتبت على أبواب الفقه، ودوّنت فيها المسائل الفقهية مع أدلتها، واستعرضت آراء المذاهب الأخرى ونوقشت ورُدّ عليها. ثم ظهرت المختصرات الخاصة بمذهب فقهي واحد، ثم المتون بالغة الاختصار، واستدعى ذلك شروحاً عليها؛ فظهرت كتب الشروح، ثم كتب الحواشي التي علّق فيها على الشروح، وعُرفت الملاحظات عليها بالتقريرات. كما جُمعت فتاوى الفقهاء في مصنّفات خاصة

١- رواها عنه ابن عبد البر. انظر، محمد عوامة، أدب الاختلاف، بيروت، دار قرطبة، ط. ٧، ٢٠١٢، ص. ٣٨.

عُرفت بكتب الفتاوى. وفي القرن الهجري الثالث عشر بدأت أول محاولة لتقنين الفقه الإسلامي حيث اكتمل إصدار مجلة الأحكام العدلية عام (١٢٩٣هـ - ١٨٨٢م).

ولم تكن عملية التأليف في الأزهر بعيدة عن طرق التصنيف سائلة الذكر حتى حملة نابليون على مصر وحصول الاحتكاك العلمي بين علماء الأزهر والمستشرقين الأوروبيين الذي درسوا علوم الإسلام وصنّفوا فيها. وقد كان لكل من الفريقين منهجه وطريقته الخاصة في عرض المسائل العلمية والحكم عليها. ومع هذا الاحتكاك، ثم مع ذهاب عدد من علماء الأزهر للدراسة في الجامعات الأوروبية حدث نوع من التأثير والتأثير بين الفريقين نتج عنه أسلوبٌ جديدٌ في التصنيف تجلّى في تأليف جيل الرواد كمحمد أبوزهرة، عبد الوهاب خلاف، عبد الغني عبد الخالق؛ وفي تحقیقات أحمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، ومحمد محيي الدين عبد الحميد وغيرهم. ثم ومع التوسع في برامج الماجستير والدكتوراه في جامعة الأزهر تقاربت مناهج التصنيف إلى حد بعيد بين المستشرقين والأزهريين من حيث التبويب وأساليب العرض والاستشهاد وعلامات الترقيم وطرق التوثيق والفهرسة. وبقي - مع ذلك - اختلافات جوهرية عديدة.

ويمكن تلخيص أهم هذه الاختلافات أو التباينات بما يأتي: - طرق التعامل مع النص الديني ودرجة التسليم له. - التمكن من اللغة العربية وإتقان أساليبها وأسرارها وأثر ذلك في البحث والتحليل. - سعة الثقافة وعمق التخصص ومقوماته، ومن ثم المؤهلات العلمية التي تمكن الباحث من الخوض في فن من الفنون. - المحفوظات التراثية وصحة الاعتماد على ما يروى منها في البحث العلمي. - تقدير العلماء السابقين وإجلالهم والتجروء على تقديمهم ورد آرائهم. - مفاهيم وحدود التقليد والاتباع والابتكار والتجديد.

- طرق التعامل مع النص الديني ودرجة التسليم له.

يتعامل فقهاء الأزهر - وهم بطبيعة الحال مسلمون مؤمنون - مع نصوص القرآن على أنها كلام الله عز وجل، وهم لا يشكّون أبداً في نسبة جميع الآيات القرآنية إلى الله تعالى، وإن كانوا يناقشون دلالات بعض الآيات التي يرونها ظنية. فالقرآن عندهم قطعي الثبوت، وآياته منها محكم ومنها متشابه، أما دلالاته فهي ظنية تتراوح درجة ظهورها وفق قواعد خاصة وضعوها لذلك عرفت في علم أصول الفقه بطرق دلالة اللفظ على المعنى. أما أحاديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم فما كان منها متواتراً فهو قطعي الثبوت، وما كان خبر آحاد فهو ظني الثبوت، وهو أيضاً ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف، وفق ما هو شائع ومعروف.

في حين إن المستشرقين هم في الغالب غير مسلمين، يتعاملون مع النص القرآني على أنه قابل للنقد ولا يسلمون لكثير مما هو بدهي غير قابل للشك عند الأزهريين.

- **التمكن من اللغة العربية وإتقان أساليبها وأسرارها وأثر ذلك في البحث والتحليل**
والأزهريون في الغالب متقنون للغة العربية عارفون بغربها، متمرسون بأساليبها، خلافاً لكثير من المستشرقين الذين يقعون في هَنَات خلال أبحاثهم، تعود في كثير من الأحيان إلى عدم فهمهم لنص قديم أو فكّهم لعبارة غامضة. وقد تحدث لديهم التباسات كثيرة في أسماء الأعلام وأسماء المدن وعناوين الكتب تعود إلى نُظْم كتابة الأسماء العربية بالحروف اللاتينية وما يسببه ذلك من إشكالات.

- **سعة الثقافة وعمق التخصص ومقوماته، ومن ثم المؤهلات العلمية التي تمكّن الباحث من الخوض في فن من الفنون**

لا يتداول الأزهريون وصف «متخصص في علوم الإسلام islamologue». فالتخصص عندهم يكون في إحدى المفردات المنبثقة عن هذه العلوم كال تفسير وأسباب النزول والقراءات، والحديث ومصطلحه، والفقه وأصوله، وغير ذلك. أما المستشرقون فقد يكتفي أحدهم بلقب islamologue لبحث في مجالات عدة تتراوح بين التفسير والفقه والحديث، فتأتي نتائج بحثه بالنسبة للأزهري غير متماسكة، يعتورها التباسات واضحة في نقاط كثيرة تعود في معظمها إلى عدم التمرس أو التخصص الدقيق في فنون العلوم الإسلامية المتنوعة. وهنا يمكن أن يُفتح المجال واسعاً لمناقشة مفهوم التخصص والفرق بين المطلع على مفردات علم من العلوم والمتبحر فيه. وما هي درجة المعرفة التي تؤهل صاحبها للبحث والتحليل والمناقشة والنقد؟

- **المحفوظات التراثية وصحة الاعتماد على ما يروى منها في البحث العلمي**
يعتمد الأزهريون - بناء لطريقة إعدادهم القائمة في جزء كبير منها على حفظ الأحاديث النبوية، والقواعد الفقهية والأصولية واللغوية، والتمتون المنظومة في العلوم المختلفة، والأبيات الشعرية، والحكم والأمثال - على محفوظاتهم ويستشهدون بها خلال أبحاثهم دون توثيق لها، على اعتبار أنها من البدهيات المعروفة التي لا تحتاج إلى توثيق؛ وهذا ما لا يقبله المستشرقون الذين لم يدخل في مناهج دراستهم هذا الكم الكبير من المحفوظات.

- **تقدير العلماء السابقين وإجلالهم والتجروء على نقدهم ورد آرائهم**
ينظر الأزهريون إلى العلماء السابقين نظرة تقدير وإجلال فهم «ورثة الانبياء» و«حراس الشريعة»، ولا يجروءون بناء لذلك على مخالفة أقوالهم أو نقدها إلا في حدود ضيقة جداً، وبعد استنزاف كل محاولات التأويل أو إيجاد المخارج. ويفتخر البعض منهم أنه لم يُفْتِ أو يُدرّس حتى وفاة شيخه احتراماً له، وتواضعاً بين يديه.

- مفاهيم وحدود التقليد والاجتهاد والموقف من التجديد والابتكار

النقد مبدأ أساسي ينطلق منه المستشرق في أبحاثه وفقاً لفلسفة إعداده وأسلوب تفكيره. ولا يمنعه مانع من التعرض لمضمون آية قرآنية أو حديث نبوي، أو اجتهد مذهب، أو فتوى عالم. فهو يرى في النقد منقبة علمية تشكل هدفاً بعد ذاتها في البحث العلمي، خلافاً للمنهج الأزهرى الذي ينطلق - بشكل عام - من مبدأ التقليد والاتباع.

ولا يخفى أثر اختلاف المنهجين - في النقاط السالفة - في تعدد المواقف من المسألة الواحدة، وهذا ما يفسر الصدام المستمر بين دعاة الأصالة الجامدة والحدثة غير المنضبطة.

٣- الطريقُ إلى معاصرة أصيلة

نريد للفقه الإسلامي أن يستعيد دوره، أن يلبي حاجات العصر، أن يفي بمتطلباته. إن المعاصرة التي نريد لا تعني بأي حال الانقلاب على الدين أو على أيٍّ من ثوابته. فلننقل المادة العلمية الدينية بأمانة محافظين على أصالتها ولكن بلغة العصر، وروح العصر، حتى تصل إلى غاياتها وتحقق أهدافها. إن التساؤل الذي يفرض نفسه هنا: إذا كان من المسلم أن الحكم الفقهي قابلٌ للتغيير تبعاً لتغيير الزمان والمكان^(١)؛ فكيف لا يتغير الوعاء أو القالب الذي نقدم من خلاله هذا الحكم للناس؟

أ- التأسيس النظري

من خلال دراستي أو تدريسي في خمس كليات شرعية مختلفة في ثلاث دول عربية، لاحظتُ اتجاهاتاً عاماً مشتركاً لدى طلابها يتمثل في رفض كل ما يبدو لهم بعيداً عن العلوم الدينية البحتة. فتعلم اللغات الأجنبية بنظرهم مضيعةٌ للوقت، ومادة الحضارة: «كلها حكي»؟! ومناهج البحث أو طرق التدريس تُراجع ليلة الامتحان وكفى! ومما زاد الطين بلة أن هذه المواد ومثيلاتها تصنّف في بعض الجامعات مواداً غير تخصصية، فتقوم الإدارة بتخفيض علامة النجاح فيها!... وهكذا.

إنني أؤمن أن تغيير هذه الذهنية نقطة أساسية، وأن أي محاولة لإعادة الأمور إلى نصابها ينبغي أن تبدأ بإقناع الطلاب أن علوم الإسلام قامت أساساً على فهم الواقع والتفاعل معه، وأن البحث عن الحكمة، ضالة المؤمن، في مظان وجودها من صلب الالتزام بسنة الرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم. وينبغي أن يقتنع كلُّ مشغول بالعلوم الإسلامية أن الإدارة الجيدة - الاستفادة

١ - إشارة إلى القاعدة الفقهية عند المتأخرين: «لا يُنكر تغير الأحكام بتغير الأزمان» وأنبّه بقوة هنا إلى أن الأحكام التي تتبدل هي تلك المبنية على اجتهاد استند إلى العرف أو المصلحة أو العادات. أنظر: أحمد الزرقا، مصدر سابق، ص ٢٢٧، علي الندي، القواعد الفقهية، دمشق، دار القلم، ١٩٩٨، ص ١٥٨.

من الوقت- قراءة الواقع- الاحتياط للمستقبل مع استشرافه- ترشيد الموارد المادية- تنظيم العمل والالتزام بالنظام- التطوير المنهجي الهادف- التثقيف المستمر - الاستفادة من الخبرات والحرص على تراكمها- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب- كلها مفاهيم ذات جذور إسلامية يمكن تحسُّسها في صلب مصادر التشريع، وأن العمل على تجسيدها في مجتمعاتنا هو من صميم الالتزام بالإسلام.

فمتى تحرّرت الذهنية، وتحقق الاقتناع بأهمية التغيير، وظهر الاستعداد لبدء عملية الإصلاح؛ فعندئذ يتمُّ الشروع في خطة شاملة نرسم خطوطها النظرية كما يأتي :

حتمية التجديد

التجديد مبدأ إسلامي أصيل، الحياة تتجدّد، الإيمان يتجدد، و«اللَّهُ تعالى يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يحدّد لها أمر دينها»^(١). والتجديد في تخاطب الصدر الأول: إعادة القوة إلى الشيء الذي كاد أن يُبليه الزمن^(٢). فمن باب الحرص على قوة الدين ومتانة علومه وديمومتها ينبغي للمشتغلين بالعلوم الإسلامية أن لا يترددوا في السعي لتجديد ما يُقرُّ الفقه تجديده كالأحكام المؤسّسة على العرف والعادة، وكذا الطرق والأساليب والمناهج المتبعة في نشر المعارف الإسلامية المتنوعة.

وما أجمل وأعظم قول الإمام القرافي (ت ٦٨٤هـ) رحمه الله تعالى: «الجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين، وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين»^(٣).

مرعاة المصلحة العامة

يقول العلامة ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): «الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدلٌ كلّها، ورحمة كلّها، ومصالح كلّها، وحكمة كلّها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة»^(٤). إن المتتبع لفتاوى الفقهاء في العصور الأولى يلحظ كيف

١- حديث نبوي شريف رواه أبو داود وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه. وانظر محبت الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في إثبات لفظ «أمر» في تحقيقه لكتاب الانتقاء، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١، ١٩٩٧، ص ٣٤١.

٢- الشيخ زاهد الكوثري، مقالات الكوثري، الرياض، دار الأحناف، ١٩٩٣، ص ١٤٢.

٣- شهاب الدين القرافي، الفروق، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٤٧هـ، الفرق ٢٨، المسألة الثالثة.

٤- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، أعلام الموقعين، ضبط وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٨، ج ٣، ص ٧.

أنهم راعوا هذا الجانب في أحكامهم، فالحنفية كانوا يتركون القياس إذا خالف مؤداه المصلحة العامة، وسلكوا مكانه مسلك «الاستحسان» الذي جعلوه أحد مصادرهم الهامة. والمالكية اعتبروا «المصلحة المرسل» مصدراً أساسياً من مصادر التشريع، وبنوا عليها مسائل فقهية كثيرة.

ومما يؤسف له اليوم أن نرى مدعي الفقه في زماننا على العكس من ذلك تماماً، يُدخلون الناس مداخل العنت فلا يراعون لهم مصالح المعاش، ولا يجنبونهم مفسدات التشدد والتنطع، وإنما - وتحت قناع «التقوى والصالح» - يلقون بهم في مهاوي التقوقع والانغلاق.

دور الجامعة

ينبغي للقائمين على كليات الدراسات الإسلامية إدارياً وأكاديمياً، وكذلك على الطلاب المنتسبين إليها أن يدركوا أن الجامعة مؤسسة بحثية تعليمية تنموية، هدفها رفد المجتمع باحتياجاته العلمية والإصلاحية والتطويرية، ومن ثم فإن على الجامعي أن يغوص في قلب المجتمع ليتعرف عليه بصورة تفصيلية دقيقة حتى ينجح بعد ذلك في التفاعل العلمي معه. وبمقدار ما يرتفع مستوى الجامعة وتتوثق عراها مع المؤسسات المجتمعية؛ بقدر ما تكون قد أدت دورها الأساسي. إن المعيار الأوثق لمعرفة درجة التطور العلمي في بلد من البلدان هو الإنتاج العلمي المؤثر في حركة المجتمع وعجلة الاقتصاد.

المعاصرة

لا بد من التأكيد على أن الإشعاع الفكري والاجتماعي للجامعة لن يتحقق، ولن تؤدي دورها إلا إذا عاشت عصرها واستفادت من أرقى أساليبه ووسائله في نشر المعرفة، وخاضت حواراته وشاركت في مداولاته الفكرية بجدارة. فكلما تمكنت الجامعة من تسجيل حضورها في ميادين الحداثة، كلما ارتفع مستواها الأكاديمي وزادت قدراتها التنافسية، والعكس صحيح. ومن جملة ما يجب القيام به للرفقي بجامعاتنا أقتراح عقد اتفاقيات ثنائية مع الجامعات العالمية، يتم من خلالها تنظيم تبادل الأساتذة، وتشجيع الطلاب على قضاء فصل جامعي كامل في الجامعة المتفق معها، الأمر الذي يوسع الآفاق والمدارك، ويكسب الجميع خبرات ومعارف وتجارب جديدة.

ب- الخطوات العملية

سأعرض فيما يأتي بعض الخطوات العملية التي من شأنها إن طبقت أن تحسّن الأداء بصورة مُرضية في المؤسسات التي تُعنى بالعلوم الإسلامية:

تطوير المناهج

إن إعادة تقويم المناهج وتطويرها بشكل مستمر لتواكب المستجدات ولتعايش الواقع أمرٌ ملح، وهو يشكل لبنة أساسية في عملية الإصلاح. ومن الأسس التي ينبغي مراعاتها عند وضع المناهج الجديدة أو تطوير ما هو قائم:

- إحياء الاجتهاد الفقهي السليم.
- التوسع في البحث الفقهي على أسس منهجية رصينة.
- فهم الأولويات واحترامها.
- الابتكار والتجديد المنضبطان بالأصول.
- تغليب الجوهر على المظهر.
- استيعاب العولمة وأدواتها، والقدرة على التفاعل مع المتغيرات السريعة التي تُحدثها.
- تعلّم لغة اجنبية بالحد الأدنى.
- إتقان لغة المجتمع الذي يمارس المتخرج فيه دوره الديني.
- فهم المجتمع من خلال دراسة تاريخه القديم والحديث، والقيم التي تحكم عموم أفراد.
- دراسة أسس علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاتصال الجماهيري.
- حسن التعامل مع وسائل الإعلام التقليدية والحديثة.
- فهم آلية صدور القرار وعمل المؤسسات الوطنية الدستورية، الإدارية والسياسية.
- فهم آلية عمل المؤسسات الوطنية المختلفة، أهدافها، المراحل التي قطعتها، الخطط المستقبلية التي تدير عليها أو تهدف لها.
- دراسة القانون الدولي الإنساني، والتشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- إن مشروعاً تطويرياً جريئاً في المناهج وطرق التدريس لا يتحقق إلا بجهود مشتركة بين أصحاب القرار في الدول المعنية، وبين الجامعات ووزارات الأوقاف أو دور الفتوى لما تملكه من خبرات وقدرة على التأثير في هذا المجال.

توسيع دائرة التخصصات

يُمكن لأقسام الدراسات الإسلامية أن تُوسّع التخصصات التي تدرسها على طلابها بما يوسع فرص العمل لهم، ومن ثم يُحفّز من يتمتعون بالكفاءات العلمية لدخول هذه الأقسام. فمن التخصصات التي يمكن استحداثها:

- مرشد ديني في المستشفيات: يتولى المرافقة الروحية للمرضى بما يقربهم من الله ويرفع حالتهم المعنوية.
- مرشد ديني في السجون: يُوجّه نزلاءها للفضيلة ويهيئهم عند خروجهم للمواطنة الصالحة.
- معلم تربية دينية مؤهل: أمام المردود المتواضع لخريجي الدراسات الإسلامية في تعليم مادة التربية الدينية في المدارس بسبب قلة مهاراتهم التربوية، نقترح استحداث هذا التخصص عبر مضاعفة المواد التربوية، وما يتعلق بطرق التدريس.
- خبير في المصارف الإسلامية: يتولى الإشراف على حسن التزامها بأحكام فقه المعاملات الإسلامي.
- مُعدّ برامج إذاعية أو تلفزيونية ذات مضمون إسلامي.
- محرّر المواضيع الإسلامية في الصحف والمجلات ومواقع الإنترنت.
- ملحق ديني في السفارات والقنصليات.

التطوير المتواصل للكفاءات والمهارات

إن المهارات المعرفية تتآكل وتبلى إن لم نسع لتطويرها وتحسينها بشكل مستمر. والشهادات العلمية -على أهميتها- تفقد الكثير من مضامينها إن لم نحرص دائماً على متابعة الجديد في مجال التخصص، إضافة إلى تطوير الأداء عبر الممارسة العملية التي تولّد الخبرات اللازمة. من هنا كان لزاماً على كل المتصدّين للشؤون الإدارية والتعليمية أن يواظبوا على حضور الدورات والندوات العلمية المتخصصة، وأن يطلّعوا عليها أو يشتركوا في الدورات العلمية المحكمة، مع الاستفادة مما يُنشر على شبكة الإنترنت.

دعم المناهج النظرية ببرامج عملية

الملاحظ في المناهج المعمول بها حالياً طغيان الجانب النظري، حتى إننا لا نكاد نرى في كل سنوات الدراسة مادة عملية واحدة بالرغم من الحاجة إليها. إن من شأن نزول الطلاب إلى معترك الحياة العملية أن يمتّي معارفهم، ويصقل مواهبهم، وأن يضيف بُعداً إيجابياً إلى مهاراتهم.

بعض التدريبات العملية التي يمكن إضافتها إلى المناهج المعمول بها حالياً:

المادة	التدريب
فقه العبادات	- ممارسة الإمامة أو الخطابة مدة أسبوعين في أحد المساجد الصغيرة. - مرافقة الحجاج والمعتمرين تحت إشراف مرشد مخضرم.
فقه المعاملات	- دوام شهر في أحد بيوت الزكاة. - دوام شهر في مصرف إسلامي.
فقه الأحوال الشخصية	مرافقة المحكمين المعيّنين من قبل المحاكم الشرعية
الخطابة	ممارسة الخطابة في مساجد القرى
تدريس التربية الدينية في المدارس	مرافقة أحد المدرسين العريقين خلال ممارسته لعمله

الاختبارات التطبيقية

يُمكنُ من أجل تقريب بعض المسائل الصعبة إلى أذهان الطلاب والدارسين استحداث اختبارات أو تجارب تطبيقية تُضمّن في المناهج وفق ما يأتي :

المادة	الاختبار
فقه العبادات	- تحديد كمية الماء القليل الذي يحمل النجس، والكثير الذي لا يتنجّس بالأوزان والمقاييس العصرية. - شروط الخفين والجوربين وفق المواد المستخدمة حالياً في الصناعات الجلدية والنسجية. - تحديد المبالغ النقدية التي تتوب عن الطعام في صدقة الفطر. - أنواع الصخور والمواد الأرضية التي يمكن التيمم بها.
فقه المعاملات	- تحديد أنصبة الزرع وفق المقاييس والأوزان العصرية. - تحديد قيمة الدرهم والدينار التاريخيين - كل حقبة زمنية على حدة - بالعملة المحلية.
الفقه الجنائي	تحديد قيمة الديات والأروش بالعملة المحلية.

الخاتمة

إن الحاجة إلى أئمة ودعاة يفهمون الواقع، ويمارسون دورهم الرعائي والدعوي من خلال فهمهم له، من المسائل الملحة التي ينادي بها كثيرون. كما أن تردّي المؤسسات المولجة بالدراسات الإسلامية، وعدم قدرة أجهزتها وخريجياتها على شغل المساحة المرجوة في ورشة إصلاح الفرد والمجتمع، مما يتفق عليه الكثيرون. فليست المشكلة في تشخيص الداء بقدر ما هي في إيجاد العلاج الناجع له.

إن واقع كليات الدراسات الإسلامية في عالمنا العربي لا يبشّر بخير، ولقد أصبح إصلاح المنظومة التعليمية الإسلامية ضرورة حتمية يجب أن تتضافر كل جهود المخلصين الواعين من أجل التصدي له، عبر تفعيل وتطوير الموروث التجديدي الإصلاحي الذي يذخر به تاريخنا العلمي، مع الاستفادة في الوقت عينه من منجزات ومكتسبات الحضارة الإنسانية العالمية الحديثة على الصُّعد كافة.

إن معظم محاولات الإصلاح السابقة جاءت عقيمة لم تنجح في التغيير المنشود لأسباب عديدة من أبرزها تخوّف القائمين على المؤسسات التعليمية وتردّداهم من المشاريع الإصلاحية التجديدية، حيث يكتفي البعض بتغيير شكلي في المناهج أو في أفراد الهيئة التعليمية دون عمق في الرؤى، أو جرأة في الطرح تعالج المشكلات من جذورها. ولقد تسبّب ذلك بحالة من الفوضى ولدت موجات من المتفقيهين شوّها الإسلام وعلومه، وأرهقوا وجهه الحضاري، أمام عجز فاضح للمؤسسات الأكاديمية حال دون أي تأثير ذي بال، يلجم أبواق التنطع أو يخفف من غلوئها.

إن قطار المدنية سائر لا يتوقف، ولا يليق بمن يتغنّى بالانتساب إلى فقهاء ومجدي الفكر الإنساني العالمي في بغداد والقاهرة وفاس وقرطبة وغيرها من عواصم العلم والمعرفة في عصور خلت، أن يُصباحوا مثلاً للجمود والتخلف والتفوق.

المصادر

- أحمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، دمشق، دار القلم، ١٩٩٣.
- الشاطبي، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق وشرح الشيخ عبد الله دراز، بيروت، دار المعرفة، بلا.
- عبد الفتاح أبو غدة، تحقيق كتاب الانتقاء لابن عبد البر، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٧.
- عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩.

- علي الندوي، القواعد الفقهية، دمشق، دار القلم، ١٩٩٨.
- الغزالي، محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، بيروت، دار صادر، مصور عن الطبعة الأميرية، ١٣٢٤هـ.
- القرافي، شهاب الدين، الفروق، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٤٧هـ.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين، ضبط وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٨.
- محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥.
- محمد أبوزهرة، أصول الفقه، القاهرة، دار الفكر العربي، بلا.
- محمد سعيد رمضان البوطي، السلفية، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٨.
- محمد مصطفى شلبي، أصول الفقه الإسلامي، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٦.

شبكة الإنترنت

- أحميدة النيفر، الجامعات الإسلامية المغاربية وسؤال المعاصرة،

www.islamonline.net

الصحف

- جريدة لوموند الفرنسية التي تصدر في باريس، 14، 2005/09/Le Monde,